.

 **مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الثاني من سنة 2013**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية خلال الفصل الثاني من سنة 2013 تحسنا في نمو الاقتصاد الوطني، معززا على الخصوص بانتعاش مهم للنشاط الفلاحي. وقد رافق هذا التحسن تزايد هام في صافي الدخول المقبوضة من العالم الخارجي مما أدى إلى الزيادة في الدخل الوطني الإجمالي المتاح وبالتالي التخفيف من حاجة تمويل الاقتصاد.**

وهكذا، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالحجم، مصححا من التغيرات الموسمية، بنسبة 22,8% عوض انخفاض بنسبة 9,5% خلال نفس الفصل من السنة المنصرمة، في حين عرف الناتج الداخلي الإجمالي الغير فلاحي تباطؤا حيث بلغ نموه 2,5% بدل 4,5%.

وتأثر نمو الأنشطة غير الفلاحية بتراجع القيمة المضافة للقطاع الثانوي حيث سجل هذا الأخير انخفاضا بنسبة 0,6% مقابل ارتفاع بنسبة 1,3% خلال نفس الفترة من السنة الماضية ويعزى هذا إلى:

* انخفاض في القيمة المضافة لأنشطة البناء والأشغال العمومية بنسبة 4,6% مقابل ارتفاع قدره 3,5%؛
* انخفاض في القيمة المضافة لأنشطة الماء والكهرباء ب 0,9% عوض ارتفاع 9%؛
* استقرار في القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية عوض انخفاض 5%؛
* نمو متواضع لأنشطة الصناعات التحويلية قدره 0,8% عوض 1,4%.

ومن جهتها، حققت القيمة المضافة للقطاع الثالثي ارتفاعا نسبته 4,2% (عوض 5,9% خلال نفس الفصل من سنة 2012). وسجلت جميع مكونات هذا القطاع، رغم بعض التباطؤ، معدلات نمو ايجابية:

* البريد والمواصلات 11,5% عوض 22,4%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات 3,5% عوض 4,8%؛
* الخدمات المالية والتأمينية 0,1% عوض 6,4%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي 6,5% عوض 6,9%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي 2,5% عوض 4,8%؛
* الفنادق والمطاعم 5,1%عوض انخفاض بنسبة 3,9%؛
* التجارة 3,7% عوض 2,7%.

في المجموع، تحسن الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم، مصححا من التغيرات الموسمية، بنسبة 5,1% خلال الفصل الثاني من سنة 2013 عوض 2,7% نفس الفصل من سنة 2012. و بالأسعار الجارية، حقق الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا بنسبة 6,9%، حيث ارتفع السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 1,8 % بالتغير البين\_سنوي.

وعلى مستوى استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي، ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 4% بدل 2,2% نفس الفترة من السنة الماضية مساهمة بذلك ب 2,3 نقطة في النمو مقابل 1,3 نقطة. أما نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية، فقد سجلت ارتفاعا نسبته 4,7% عوض 7,4% وساهمت ب 0,8 نقطة. وبدوره، عرف إجمالي الاستثمار)إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون( ارتفاعا نسبته 2,4 % عوض 4,6% سنة من قبل . على العموم، ساهم الطلب الداخلي ب 3,3 نقطة في النمو عوض 2,1 نقطة.

بالموازاة، سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة إيجابيةفي النمو ب 1,8 نقطة عوض مساهمة سلبية ب 0,6 نقطة. وفي هذا الإطار، عرفت الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 5,1% عوض 1% في حين انخفضت الواردات بنسبـة 0,6 % بدل ارتفاع نسبته 2,5%.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي الدخل الوطني المتاح ب 8,4% عوض 2,3% السنة الماضية. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 6,9% عوض 3,9% وإلى ارتفاع صافي الدخول المقبوضة من العالم الخارجي بنسبة 47,2% عوض انخفاض بنسبة 26,3%.

على مستوى تمويل الاقتصاد، فإن تحسن الإستهلاك النهائي بالأسعار الجارية بنسبة 6,2% فقط أدى إلى بلوغ الادخار الوطني نسبة 27,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 25,4% سنة من قبل.وأخدا بعين الاعتبار استقرار نسبة إجمالي الاستثمار من الناتج الداخلي الإجمالي في 34,7%، خفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني لتستقر في حدود 7,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 9,3% نفس الفصل من السنة الماضية.

**وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الثاني من سنة 2013:**

